(الصوت غير الحصين بين التأثير والتأثر)

م. د كاظم عجيل سربوت
T.Dr. kadhum Ajeel sarbot
dr.kadhuma.sarbot@sport.uoqasim.edu.iq

ملخص البحث:
أطلق المتقدمون على الحرف الساكن، بالصوت غير الحصين، وهذا راجع إلى أنَّ للحركات الغلبة في النطق. وهذا البحث سيكشف النقاب عن هذه الرؤيا الصوتيَّة التي جاء بها المتقدمون، ويرى مدى دقّتها، بالاعتماد على ما توصلت له الدراسات الصوتية الحديثة، فدرس مواضع بعض الصيغ التي يرى المتقدمون أنّ الحرف الساكن فيها غير حصين، وأنَّ التأثير الذي حصل فيها ناتج عن تأثير السابق له في المتقدم عليه، فوافق رأيهم في مواضع، وخالفهم في آخر، بحسب ما أملت عليه الدراسات الصوتية الحديثة. وقد أظهر أيضا أنَّ مفهوم الصوت الحصين لم يكن ثابتا عندهم، فقد يحكمون على الساكن بالحصانة مرّة، وبعدمها مرّة أخرى، ومردُّ هذا إلى حرج يقعون فيه لتوجيه بعض المسائل الصوتية، فلم يجدوا مفرّا من تفسير التغير الذي أصاب الصيغة إلا بتفسير صوتي، يدفعهم إلى عدّ الصوت غير المتحرك بالصوت الحصين، علاوة على هذا أنَّ كثيرًا من التحليلات الصوتية التي جاء بها المتقدمون، والمتعقلة بالصوت الحصين لا تتلاءم مع مخرجات الدراسات الصوتية الحديثة، كما سيَّضح.

الكلمات المفتاحية: الصوت، الحصين، التأثير، التأثر

(The non-hippocampal voice is between influence and susceptibility)

The applicants called the consonant sound, the non-hippocampal sound, and this is due to the fact that the movements prevail in the pronunciation. This research will unveil this phonemic vision that the applicants came up with, and see how accurate it is, based on the findings of recent phonological studies, so it studied the places of some formulas in which the applicants believe that the dwelling voice is not vulnerable, and that the effect that occurred in it is the result of the influence of the previous one. On the one who applied for it, so he agreed with their opinion in places, and disagreed with them in others, according to what was dictated by modern phonological studies. And he also showed that the concept of the hippocampal sound was not fixed to them, as they may judge the inhabitant with immunity once, and not again, and this is due to the embarrassment that they fall into in order to direct some phonological issues, so they found no escape from interpreting the change that occurred in the formula except by interpreting a phoneme, which leads them to count The voice is not moving by the hippocampus, in addition to this, many of the phonological analyzes that were presented by the applicants related to the hippocampal voice do not correspond to the outputs of modern phonological studies, as will be explained.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أمَّا بعد:

فقد شغلت الحركة مساحة واسعة في تفكير الصوتيين، سواء أكان عند المتقدمين، أم عند المتأخرين، لهذا وجدناهم يردون كثيرا من القضايا الصوتية إليها، ويعلقون بها مسائل صرفية عديدة، ويدلّ هذا على الحس اللغويِّ الذي كان يتمتع به هؤلاء، فقد كان سمعهم الوسيلة الوحيدة لتحديد ماهية الصوت وآثاره، والصوت الحصين هو أحد المصطلحات الذي وضعه تفكيرهم اللغويُّ، وفي ضوئه عالجوا كثيرا من التغيرات الصوتية في النطق العربيِّ.

لقد تناولت في هذا الموضوع (الصوت غير الحصين) عند المتقدمين؛ لمّا رأيت أنَّه يؤيد صحّة كثير ممّا جاءت به النظرة الصوتية الحديثة، على الرغم من بعد المسافة الزمنية بين الفكر اللغويِّ للغويين المتقدمين، وزمن الآلة الفاحصة، التي أكّدت صحة كثير ممّا ذهبوا إليه في الدراسات الصوتية، فبعدما بيّنا المفهوم اللغوي لمصطلح (حصين)، استرسلنا نبحث عن مفهومه لدى المتقدمين، وكيف كان أثره فيالمعالجات الصوتية عندهم، وكشفنا النقاب أيضا عن بعض المسائل الصوتية التي عولجت ضمن هذا المفهوم، وهي دليل صدق، لما قد أكون خالفت به علماءنا المتقدمين، لننتهي بنتائج تمخضت عن هذا البحث، ثبّتت في نهاية البحث.

والله ولي التوفيق

الحصين لغة واصطلاحًا.

الحَصينُ لغةً:

ذكر الخليل (١٧٠هـ) أنَّ (الحَصينَ) هو كلُّ موضع لا يُوصل إلى ما في جَوفه[i]؛ فهو منيع، لا يُقدر عليه[ii]، ومنه قولهم: (حَصُنَتِ الْمَرْأَة)، إذا زوجتها[iii]، كأنَّهم يريدون من الزواج مانعًا؛ تصدُّ به المرأة غير زوجها من الوصول إليها، ومثل هذا

للرجل، قال تعالى: {مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ} [النساء: ٢٤]، أيْ مُتَزَوِّجِينَ غَيْرَ زَانِينَ[iv]، وتقول العرب لمن يحمل سلاحًا: (جاء يحمل حِصْنًا)[v].

يتَّضح من هذه النصوص أنَّ (الحَصينَ) هو ما لا يمكن الوصول إلى كلِّ الشيء؛ لأنَّ الوصول إلى جوف الشيء يعني الوصول إلى كلِّه، أمَّا أطراف الشَّيء فلا تدخل في الحصانة؛ إذ يمكن الوصول إليها، وهنا نلمح القوَّة التي ترافق ما كان حصينا.

الحَصينُ اصطلاحًا:

أطلق المتقدمون على الصوت الساكن بـ(غير الحصين)، ويبدو أنَّ هذه التسمية جاءت من أهمية الحركات في وضوح الصوت، وسهولة نطقه، فمن المتعارف عند المتقدمين والمتأخرين أنَّ للحركة أثرا في الصوت اللغويِّ، في أثناء نطقه، ويبدو أيضا أنَّ ذلك متعلق بطبيعة أداء هذه الأصوات؛ فالصوامت تتعلق بمخرج معيَّن، يعترض الهواء الصادر من الحنجرة حين أدائها، أمَّا الصوائت (الحركات الطويلة والقصيرة)، فلا يعترض أيُّ عضو من أعضاء النطق، أو لا تُنطق بمخرج صوتيّ يُثني النفس عن امتداده، فيكون الصوت ممتدً حرًّا، لا يُعوقه عائق حتى ينفذ، وهنا يكمن أثرها، في سرعة الانتقال من حرف لآخر، لا سيما إذا علمنا أنَّ الحركات القصيرة أبعاض أصوات المد، أو جزء منها، فلا تبلغ مقدارها، ووظيفتها تكمن في ربط الأصوات بعضها ببعض، يُضاف إلى وظيفتها الدلاليَّة، فقد ذكر الخليل أنَّ الفتحة، والكسرة، والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف؛ ليوصل إلى التكلم به[vi]، وهذا القول أيَّده الدرس الصوتيّ الحديث، فيعتمد كلٌّ من العلل والسواكن على الآخر، والسواكن تفضل العلل، والعلل تمكِّن أجهزة النطق من الانتقال من موضع ساكن للذي يليه، فنحن نعتمد إلى حدٍّ ما على العلل لنسمع السواكن[vii]، وقد وُجِد في التحليل الدقيق، وعن طريق التجريب، أنَّ الانتقال من نطق الساكن للعلّة، أو من العلَّة إلى الساكن التالي، أهم المفاتيح التي يملكها السامع لمعرفة أي الأصوات تُنطَق[viii]، فأصوات العلّة تزيد من وضوح الكلمة، أمَّا السواكن فينقص وضوحها[ix].

من هنا يمكن القول إنَّ الصوامت أقل سرعة في الأداء من الصوائت؛ فالصوائت أسهل نطقًا من الصوامت[x]، وحيث إنَّ الصوائت روابط للصوامت، كما ذكر الخليل، لهذا يكون تأثُّرها ببعضها واضحًا، وسريعًا، فقد أمكن بطريق التحليل الطيفي ملاحظة تأثير السواكن في العلل، لا سيما في منطقة الحدود بينهما، وكذلك تلون السواكن تحت تأثير العلل، فقد ثبت بهذه الوسيلة أنّ السواكن تشارك العلل المجاورة لها نوعها، فاللام قبل الكسرة لا تظهر الصورة الطيفية نفسها للام تكون قبل ضمة، أو فتحة[xi]، وأنَّ العرب قالت (مَوعِد)، ولم تقل (مَوعَد)؛ لأنَّ المسافة بين الواو والفتحة منفرجة، ولهذا ثقلت الكلمة[xii].

لهذا يمكن القول إنَّ وجود حركة على الحرف يجعل لها أثرا متقدِّمًا في النطق على الحرف؛ فالعلل تمكِّن أجهزة النطق من الانتقال من وضع ساكن للذي يليه[xiii]؛ ولأنَّ بدونها لا يمكن ربط الحروف، وتكون في نطقها قد أتممت نطق الحرف الذي تلته، ما يجعلها حصنا مانعًا له، لهذا جعل الذين نظروا إلى المقطع من زاوية إنتاجيَّة، أو نطقيَّة، القمَّة – وهي علّة- جوهر المقطع، أو الجزء البارز الذي يحتكر الفونيم والنبر، ولهذا أطلقوا عليه الصوت المقطعي، في قبال غير المقطعي، أو الهامشي، وهو القاعدة (صوت صامت)[xiv]. فضلا عن أنَّ هذه الحركات أكثر وضوحًا في السمع من الحروف الصامتة، لهذا ذهب بعضهم إلى صعوبة إدراك الأصوات الساكنة من غير تأييد من العلَّة السابقة، أو التَّالية[xv].

وإذا كان رأي المتقدمين أنَّ الحرف الساكن هو غير حصين، وأنَّ المتحرك حرف حصين، فهذا يعني أنَّ الحصانة تعود إلى وجود الحركة، وليس للصوت نفسه، بمعنى آخر، أنَّ سرعة الانتقال الذي تتمتع به الحركة جعل الصوت متحصنًا بها، فلا يمكن تجاوز هذا الصوت، أو بالأحرى الحركة التي تلت الصوت، فالحركة ((تقلق الحرف عن موضعه، ومستقره، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه))[xvi]؛ وما هذا إلا لانسيابيَّة أدائها، الذي جعل الصوت الساكن متحصنًا بها. وما يدلُّ على هذا ما يظهر بوضوح في التسجيلات الطيفيَّة، أنَّ الساكن قد يتقدَّم مخرجه، وقد يتأخر، تبعا لنوع العلَّة المجاورة له، فالكاف تغور بعد الكسرة والياء، وفي تركيب مثل (ت+ ضمَّة، د+ ضمَّة) تأخذ الشفتان واللسان وضع العلّة منذ البداية، ما يؤدي إلى جذب التاء والدال إلى الوراء، بقدر ما يسمح نطقهما، ويكون الناتج: تاء، ودالا شفويتين طبقيتين[xvii]. ونلحظ أيضًا أنَّ في نطق صوت الهاء مثلا تنفتح الشفتان معه إذا ما قلنا (هذا)، تأثرًا بالحركة الطويلة الألف، وأنَّ الشفتين تتخذان وضع التدوير الذي هو وضع نطق الضمّة إذا ما لحقتها الضمّة، في مثل (هُم، وهُما)، والأمر نفسه في نطق الفعل المبني للمجهول، في مثل (حُسِب، وحوسِب)، فإنَّ الشفتين تتخذان وضع التدوير، وما هذا إلا لتأثر الصوت الصامت بالحركات؛ إذ يتَّخذ شكل نطق الحركة اللاحقة له، وكأنَّنا نريد نطقها هي، لا نطق الصوت الصامت[xviii].

علاوة على هذا إنَّ الأصوات الصامتة فواصل خفيفة بين الحركات، أو أصوات ضعيفة، وقد سمحت للحركات بالتأثر فيما بينها، يدلُّك على ذلك قول سيبويه (١٨٠ه): ((وترك الواو في (مِوزانٍ) أثقل؛ من قبل أنَّه ساكن، فليس يحجزه عن الكسر شيءٌ. ألا ترى أنك إذا قلت (وَتَدٌ) قوي البيان للحركة؛ فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام؛ لأنَّه ليس بينهما حاجزٌ))[xix]، فقوله (قَوِيَ البيان للحركة) يُفهَم منه قوة صوت الحركة (الفتحة)، وضَعف الصوت الصامت (التاء)، الأمر الذي أبعد التقارب بين الصوتين، على الرغم من كونهما من مخرج واحد، وهذا ما عليه الدرس الصوتي الحديث[xx].

إنَّ وضوح الحركات جعلها أساس التغيّر في الصيغ اللغويَّة؛ لأنَّها مركز الخفَّة والثقل في النطق، الأمر الذي انعكس على العلاقة بين الأصوات في البنية الصرفيَّة، ما أحدث تغيُّرًا في بعض منها.

ولهذا نجد تأثر الحركات بعضها ببعضها الآخر، على الرغم من وجود صوت ساكن بينهما، فيكاد يتَّفق الرأي الحديث مع الرأي القديم في وجود المناسبة الصوتيَّة بين حركتين متجاورتين، تكون وراء بعض المظاهر الصرفيَّة، ومن هذا تحوَل الضمّة إلى كسرة؛ لتماثل الكسرة التي بعدها، على الرغم من وجود صوت ساكن بينهما، وهو الياء، كما في (بُيِعَ)، و(قُوِلَ)، فقد صارا (بِيعَ)، و(قِيلَ)، إذا ما أريد الفعل المجهول من الفعلين(باع)، و(قال)[xxi]. وما يدلُّ على هذا أنَّه كان من الممكن أن تنقلب الكسرة إلى ضمّة؛ لغرض هذا التجانس بين الحركات، فقد أشار اللغويون العرب إلى وجود كلمات مثل (بوع، وقول) في بعض اللهجات العربيّة[xxii]، ممّا يدل على أنَّ التغير في العلل القصيرة ناتج لغرض التجانس الصوتيِّ بينها.

ومن هذا أيضا حركة همزة الوصل، فعلى الرغم من وقوع الخلاف بين المدرستين البصريَّة والكوفيَّة في تعليل حركة همزة الوصل، غير أنَّهم متَّفقون على أنَّ حركة همزة الوصل تتأثر بحركة عين الفعل، سواء أكان لغرض التخفيف أم المجانسة؛ فقالت العرب: (ادخُل، واخرُج، واضرِب)[xxiii]، ووافق بعض المحدثين المتقدمين في هذا القول، يقول د. كمال بشر: إنَّ ((حركة همزة الوصل في جميع الحالات [...] روعي فيها أن تكون متناسبة في النوع، وأكثر الصفات مع الحركة التالية لها في الكلمة، سواء أكان ذلك بحسب أصل الكلمة أم بحسب الصورة التي توجد عليها))[xxiv]، وأطلق د. تمَّام حسَّان على هذه الظاهرة بـ(المناسبة الصوتيَّة للحركات)[xxv]، فعلى الرغم من وجود حاجز بين همزة الوصل وعين الفعل إلا أنَّ التأثّر واضح بين حركة الهمزة وحركة عين الفعل؛ لما ذكرته من قوة العلّتين، قوَّة جلب لنا هذا التجانس الصوتيَّ.

ومن هذا أيضًا حذفهم الحركة إذا جاءت بعد مثلها؛ لغرض التخفيف، كما في قولهم (الرُسْلُ، والإبْلُ)؛ فقد شبَّهوا وضع الحركات بهذا النحو، كما لو توالت الواوان، أو الياءان[xxvi]، وقالوا : (كَرْم) في (كَرُم)، و(عَضد) في (عَضُد)[xxvii]، ولم يكن في كلام على (فِعُل)[xxviii]؛ لكراهة الانتقال من الخفيف إلى الثقيل[xxix]، ولم يتوال عندهم في كلمة واحدة أربع متحركات، أو خمس، ليس بينهنَّ ساكن[xxx]، فالعرب تلجأ إلى إقفال بعض المقاطع المفتوحة، واتَّخذ هذا شكل الإسكان، أو الإدغام، وهذا يدلُّ على المشقَّة النطقية، إذا ما توالت هذه الحركات، وعسرها في الأداء في بعض الأحداث اللغويَّة، على الرغم من وجود حاجز صوتيَّ بينهما، متمثلًا بالصامت.

إنَّ شعور المتقدمين بهذه الحقيقة الصوتية تتَّضح في معالجاتهم لبعض التغيرات الصوتية، منها ما صرّح به المبرد (٢٨٥هـ)، من أنَّ توكيد الأمر للمثنى يجب به كسر نون التوكيد الثقيلة، فنقول: (اضربانِّ، أو والله لتضربانِّ زيدا)؛ إذ((النُّون الساكنة المدغمة فِيهَا لَيْسَ بحاجز حصيْن؛ لسكونها))[xxxi].

إن رأي المبرد هذا يوحي أنَّه أدرك الحقيقة الصوتية المتمثَّلة بكراهة توالي حركتين متماثلتين، الألف التي هي حركة طويلة، والفتحة على نون التوكيد، وإن كان بينهما حاجز صوتيّ، لكنَّ قوَّة الحركة الناتج من ضرورة وجوده؛ لربط الأحرف جعلها كالمتوالية، فكُره ذلك عندهم؛ إذ توالي الحركات ثقيل في النطق[xxxii]، لا سيما إذا كان هذا التتابع الحركي تماثليًّا، فهو في العادة أثقل من التتابع التنافريّ؛ إذ الأخير ينماز بشيء من التنويع الموسيقيّ، الناتج عن اختلاف الجروس الحركيَّة[xxxiii]، ويمكن ملاحظة ذلك في الكتابة الصوتيَّة:

اضربانَّ = / ء ـِـ ضI ر ـِـ I ب ـَـ نI ن ـَـ /

فنلحظ أنَّ الحرف الصحيح (النون) حجز بين الفتحة الطويلة والقصيرة، فكان ضعف صوت النون جعلهما كالمتواليتين، ففضَّل العربيُّ كسر النون الثانية لغرض المخالفة الصوتيَّة[xxxiv]، هكذا:

/ ء ـِـ ضI ر ـِـ I ب ـَـ نI ن ـِـ / = اضربانِّ

ولهذا نرى الرضي (٦٨٦هـ) يتحدّث عن التعادل بين الألف والكسرة في المثنى، على الرغم من وجود حاجز بينهما وهو النون، فيرى أنَّ كسر نون المثنى حصل فيه اعتدال؛ بخفَّة الألف وثقل الكسرة[xxxv]، وبهذا التعادل خفَّ ثقل الكسرة[xxxvi]، ما يعني أنَّ بقاء الفتحة على النون يكشف عن ثقل ما، فَكَسْرُها إذن جاء بفعل عامل المغايرة؛ ((حتى لا تتوالى ثلاث فتحات في نهاية كلمة واحدة))[xxxvii].

وما يمكن أن يُثار هنا مسألة اتباع الفاء للعين في صيغة (فَعِل)، فقد اشترط النحويون أن يكون العين صوتًا حلقيًّا، سواء أكان فعلًا، كشَهِدَ، أم اسمًا، كفَخِذ[xxxviii]. وحقُّ أصوات الحلق أن تُفتح؛ إذ إنَّها سفلُت في الحلق، فكرهوا أن يتبعوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، لهذا صيَّروا حركتها من الصوت الذي في حيّزها، وهو الألف[xxxix]، والسبب في هذا ثقل الحلقي، وخفّة الفتح، ومناسبتها له، وهذا يعني أنَّ الأصوات الحلقيَّة لا تمنع التأثر بين الحركات، قال د. غالب المطلبي : ((إنَّ الأصوات الحلقيَّة لا تمنع الحركات من التأثر ببعضها حين تكون فاصلةً بينها))[xl]، فإذا كانت الأصوات الحلقيَّة التي عُرِفت بثقلها، وبُعد مخرجها، لا تمنع تأثر الحركات ببعضها، فكيف حال الأصوات الشفويّة، والفمويَّة التي عُرفت بخفَّتها، وضَعفها، عندما تكون فواصل بين الحركات؟

من هنا يتَّضح أنَّ إيمان المتقدمين بضعف الحاجز الساكن بين صوتين متحركين أمر توافقه الدراسات الصوتيَّة الحديثة، وأنَّ مردَّ ضعفه ناشئ من تغلّب الصوائت في النطق عليه؛ إذ إنّها روابط لهذه الصوامت، فتقدمت عليها في أهميَّة النطق بها، وأنَّ الصوامت تكون قويّة بوجود الحركة، لهذا نجد بعض المحدثين من أنكر وجود المزدوج الصاعد في العربيَّة؛ والسبب في ذلك إلى تقوّي الواو، والياء بالحركة التي بعدها[xli]، ولهذا عدّوا المزدوج الصاعد مزدوجًا ضعيفًا، أو مزيَّفا[xlii].

ولكن هل جرى هذا التفسير عندهم على كلِّ حالات التغير الصوتيِّ الذي أصاب بعض الكلمات العربية؟ إنَّ ملاحظة بعض الأمثلة التي جرى عليها تغيّر صوتيٍّ، وملاحظة تفسير المتقدمين لها تدلُّ على أنَّهم لم يلتزموا بمسألة الصوت غير الحصين، وأنَّ الحركة عندهم قد تُكسِب الصوت حصانة مرَّة، وقد تُفقِده مرَّة أخرى، فنلحظ تفسيرهم لمثل الفعل المضارع (يَجِدُ) أنَّه ابتعد عن كون الحركة لها الأثر في التغيّر، كما حصل في الأمثلة التي ذُكِرت، بل إنَّ الحرف الصامت هو المؤثر، على الرغم من وجود الحركة، فالأصل عندهم للفعل (يَجِدُ) هو: (يَوجِدُ)، ورأيهم في التغير أنَّ الواو وقع بين عدوتيها، الياء والكسرة[xliii]، فغضُّوا النظر عن جارتيها، الفتحة والعين، فإذا كانت الفتحة أثّرت في مثل (اضربانِّ) فلِمَ لم تُثر في مثل (يَوجِد)، لتمنع تأثّر الواو بصوت الياء؟ فضلا عن وجود العين حاجزًا حصينًا بين الواو والكسرة، إنَّ ذلك يدفعنا إلى البحث عن تفسير

آخر للتغير الذي يصيب بعض الألفاظ، يكون أكثر واقعية ممَّا ذهب إليه المتقدمون، وإن كان بعض تفسيراتهم تنطبق على واقع لغويٍّ آخر.

الحركات الطويلة بين الحصانة والتسكين.

وعلى الرغم ممّا ذُكِرَ نجد عمل المتقدمين فيما أُطلِق عليه بالحصين لا يخلو من اضطراب في وصف هذه الحالة؛ ومنشأ هذا الاضطراب نظرتهم إلى الحركات الطويلة على أنَّها أصوات ساكنة، فعلى الرغم من أنَّ المتقدمين قد فهموا أنَّ الحركات الطويلة ما هي إلا مدٌّ للحركات القصيرة، قال سيبويه: ((وإنما الكسرة من الياء))[xliv]، وقد كانوا يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة[xlv]، غير أنَّهم لم يعاملوا الألف، والواو والياء المديَّتين معاملة الحركات القصيرة (الفتحة، والضمَّة، والكسرة)، على أنَّها حركات طويلة، لهذا وُصِفت عندهم بالحاجز الحصين مرَّة، وبغير الحصين مرَّة أخرى، قال الرضي في كلمة (أئِمَّة): ((ألا ترى إلى مذهب من أراد الجمع بينهما بلا تخفيف كيف يزيد بعضهم ألف الفصل، فيقول: (أائِمَّة)، حتى لا يكون اجتماع همزتين، فكيف لا يعتد بالألف الموجودة فاصلا؟))[xlvi].

من هنا يتَّضح أنَّ مفهوم الصوت غير الحصين لم يكن واضحًا عند المتقدمين، وإلا كيف نوجه رأيهم فيما ذهب إليه الرضي؟

قد ذكرنا أنَّ الصوت الساكن هو صوت غير حصين، وأنَّ مرد ذلك إلى خلوِّه من الحركة، التي كسب حصانته بوجودها، فإذا ما كان الأمر كذلك، وقد علمنا أنَّ المتقدمين كان في تصورهم أنَّ الألف، والواو، والياء، هي أصوات تماثل الحركات القصيرة، كما ذكر ابن جني، فالقول بأنَّ الألف، أو الواو والياء المديتين حاجز غير حصين، يجانب الحقيقة؛ فهي حركات طويلة، وليست أصواتا ساكنة، كما ذهب المتقدمون، فإذا كسب الصوت الساكن حصانته من الحركة، فمن أين تكسب هذه الأصوات - أعني الحركات الطويلة- حصانتها إذا ما أُريد لها ذلك؟

من هنا يتَّضح اخفاق المتقدمين في تفسيرهم لبعض المسائل الصرفية التي يتعلق تفسيرها عندهم بالحاجز غير الحصين، واتكاءً على الدرس الصوتي الحديث يمكن الوصول إلى تفسيرات أكثر قناعة ممّا ذهب إليه المتقدمون.

١- جمع الأجوف على (فَواعِل).

قال سيبويه: ((فإذا قلت فَواعِل من (عَورتُ، وصَيِدتُ) همزت؛ لأنَّك تقول في شويت (شَوايَا)، ولو قلت: (شَواوٍ) كما ترى قلت: (عواور)، ولم تغيِّر. فلمَّا صارت منه على هذا المثال همزت نظيرها، كما تهمز نظير (مطايا)، من غير بنات الياء والواو، نحو صحائف. فلم تكن الواو لتترك في (فواعل) من (عورت)، وقد فعل بنظيرها ما فعل بمطايا، فهمزت كما همزت صحائف. وفيها من الاستثقال نحو ما في (شواوٍ)؛ لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجزٌ حصينٌ، فصارت بمنزلة الواوين يلتقيان، فقد اجتمع فيها الأمران))[xlvii].

يرى سيبويه أنَّ ألف الجمع متى وقعت بين واوين، وكانت الواو الثانية منهما قبل الطرف، وليس بينه وبين الطرف حرف آخر، وجب قلب الواو الثانية همزة، والأصل في ذلك أنَّهم رأوا العرب قد همزت (أوائل)، وقد علموا أن الأصل فيه:(أواول)؛ لأنَّ الواحد منه هو (أوَّل)، وهو (أفعَل)، ففاء الفعل وعينه واوان، وعلَّل النحويون ذلك، بأن قالوا: إنَّ اجتماع واوين ثقيل، واعتلال الأطراف كثير، فغيروا إحدى الواوين، وشبهوها باجتماع واوين في أول الكلمة، وذلك يوجب الهمز، كتصغير واصل (أويصل)، وغير ذلك.

يتَّضح من قول سيبويه أنَّه لا يترك للألف أثرًا في هذا التغيُّر؛ فهي عنده حرف ميِّت. وهذا ما لا يراه ابن جنيِّ، الذي أشار إلى ثقلٍ أساسُه التجمُّع الحركيُّ المتشكِّل من الواوين والألف، إذ يقول: ((فلمَّا اكتنفت الألف واوان وقَرُبَت الثَّانية منهما من الطرف [...] ثَقُلَ ذلك، فأُبْدِلَت الواو همزة))[xlviii].

وفي قول للثمانينيِّ (٤٤٢هـ) يُلحظ تعليلٌ صوتيٌّ للثقل الذي أشار إليه ابن جنيِّ في مثل هذه الموضع، إذ يقول: ((أنّه لمّا اكتنف الألف حرفا علّة ثقل عليهم ثلاثة أحرف معتلّة، ففرّوا من أحدها إلى الهمزة، وكان الأخير أولى بالهمز لمجاورته الطّرف))[xlix]. وهذا القول تؤيده الدراسات الصوتيَّة الحديثة[l].

ولنا أن نسأل: هل حقّا أنَّ الألف حاجز غير حصين؟

نقول: إنَّ أساس التغير الحاصل في مثل هذه الأمثلة يردَّه المتقدمون إلى التقاء واوين؛ إذ الألف عندهم حاجز ضعيف، ولضعفه فكأنَّه غير موجود، ولهذا قالوا بالتقاء الواوين. لكنَّ المتقدمين أنفسهم كانوا قد عدّوا (الفتحة) جزء من الألف، وأنَّ مدَّها- أقصد الفتحة- يولد الألف، فكيف لا تكون حاجزً حصينًا؟ من هنا يتَّضح عبء تصور الحركات الطويلة حروفًا ساكنة على تفسير بعض الظواهر الصرفيَّة عند المتقدمين، يضاف إلى كثير ممّا لا يوافق التفسيرات الصوتيَّة الحديثة، الخاضعة للنتائج المختبريَّة، إذ تصوروا أنَّ هذه الأصوات يمكن وصفها بالساكنة غير المتحركة، مثلها مثل كلّ الأصوات الصوامت.

ولأجل هذا أخذت الرؤية الصوتيَّة الحديثة تبحث عن تفسير آخر، يتلاءم مع الحقيقة الصوتيَّة، فيرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ المقطع الأخير قد بدأ بحركة مزدوجة، وهي تالية لحركة طويلة، ويُعدُّ هذا ضعفًا في البناء المقطعي، فسقط الانزلاق، وحلَّت محلَّه الهمزة النبريَّة، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع، لا على سبيل الإبدال[li]، هكذا:

أَواوِل = / ء ـــَـ / و ـــِـ / وِ ـــِـ ل/

فيرى الدكتور شاهين أنَّ الانزلاق الحاصل بين الضمّة والكسرة، الذي شكَّل الواو قد سقط من التَّشكيل المقطعي، وحل محلَّه الهمزة النبريّة، فكانت: / ء ـــَـ / و ـــِـ / ء ـــِـ ل/ = أوائِل.

والنّاظر إلى الأصل في مثل هذه الصيغ يجدُ أنَّ الواو جاءت مكسورة بعد مصوت طويل، هو (الألف)، وهذا يعني وجود تتابعات صوتيَّة متنوعة، ما ينذر بوجود ثقل في النطق، ناشئ من هذا التتابع الصوتيِّ. فضلًا عن أنَّ من بين هذا التجمُّع الصوتيِّ وجود المزدوج الصاعد، وهو ثقل يضاف إلى ثقل التجمُّع الحركيِّ؛ فالضمَّة حركة مرتفعة، واللسان معها يرتفع إلى أعلى مدى في تجويف الفم، ما ينتج ثقل في النطق[lii]، ولهذا نجد سيبويه يشير إلى أنَّ الواو المكسورة كثيرة الإبدال في العربيَّة[liii].

ويرى د. كاطع جار الله أنَّ ما حصل في مثل هذا التغير هو التخلص من التتابع الحركي هذا، بأن أسقط العربيُّ الواو في النطق، وظهرت الهمزة؛ بسبب الانزلاق الحاصل من انتقال اللفظ من المصوت الطويل (الألف) إلى الكسر، هكذا:

/ ء ـَـ I و ـُـ I و^{x} ـِـ ل /

/ ء ـَـ I و ـُـ I ـِـ ل /

/ ء ـَـ I و ـُـ I ء ـِـ ل /

فالذي حصل لهذه الصيغ لم يكن قلبًا، كما زعم المتقدِّمون، بل هو حذف للواو، فبقيت الكسرة من دون قاعدة، وهذا ما لم تعرفه العربيَّة، فجاءت بالهمزة؛ لتصحيح الصيغة الصرفيَّة عن طريق النبر الحاصل من هذا الإنتقال؛ لأنَّ الألف عند الانطلاق منها إلى الكسرة لا بدَّ أن تتَّئد بالنبر الذي هو من لوازم مخرجها (الحنجرة)، وحين ذاك يعتمد اللسان على الهمزة؛ لينطلق نحو الكسرة التي أمامها[liv].

ولا شكَّ في أنَّ النطق بالهمزة في هذه المواضع أسهل من النطق بالواو المكسورة، بمعنى آخر أنَّ إلغاءها هنا جاء للتخلص من طائفة من تتابعات أصوات المدِّ، وأنصاف مدٍّ مكروهة في العربيَّة[lv]، لا سيما إذا كان التتابع لأصوات بعينها[lvi]. فنطق الواو مع الكسرة من الصور المكروهة عند العربيِّ، وهذه الكراهة تفسِّر لنا من الناحية الصرفيَّة كثير من حالات المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة، كالمخالفة الحاصلة في اسم الفاعل، للأجوف الواوي واليائيِّ، من مثل (قال) فتصبح: (قائِل)، و(باع) فتصبح: (بائِع)[lvii].

فالهمزة في هذه المواضع وسيلة تعويضيَّة لصوت الواو المحذوفة إذا ما نَشَأ بوجودها ثقل صوتيٌّ، وتعذَّر على اللغة صور التخفيف الأخرى، فوجود الهمزة يحافظ على الصيغة، ولا يدخل عليها إلَّا تجانسًا صوتيًّا من شأنه أن يُسهِّل النُّطق[lviii]. ويدعم هذا القول أنَّ ابن منظور(٧١١هـ) كان قد عدَّ الهمزة في مثل (وَائِل، وطائِف)، وَفِي الْجمع نَحْو (كَتائِب وسَرائِر) همزة مجتلبة[lix].

وعزا (هنري فليش) سقوط الواو هنا إلى أنَّ الصوامت الضعيفة (الواو والياء) تصبح أكثر ضعفًا وتنحو نحو الاختفاء إذا ما جاءت بين المصوتات، لا سيما إذا كان التَّالي لها مصوتا من جنسها، أو ما يغاير ها[lx]، وأنَّ مجيئها بعد فتحة طويلة يزيد هذا الموقع ضعفًا. وهذا ما ذهب إليه د. شاهين الذي وصف الهمزة هنا بالنبر[lxi]، فيرى أنَّه بعدما تشكَّل المزدوج من الواو والكسرة عمد العربيُّ إلى فصل عنصريه؛ ليصل إلى نبر بداية المقطع الثاني[lxii].

غير أنَّ (فليش) لا يجعل ضعف الواو في هذا الموضع السبب الرئيس في تفسير المخالفة، بل جعل الكراهات الصوتيَّة الناجمة من عدم التوافق بين بعض الأصوات سببًا لتفسير جميع حالات التغيُّر الصوتيِّ، وأنَّ وقوع الصامت (الواو) في بعض المواضع يزيد أو يخفِّف من حدَّة تأثير هذه الكراهات[lxiii].

ولا بدَّ من القول إنَّ الكراهة التي أشار إليها (هنري فليش) الناجمة من توالي أصوات متماثلة قد سبقه ابن جنيِّ إلى الكشف عنها، إذ قال: ((وإنَّما كان الأصل في: قام (قَوَمَ)، وفي: خاف (خَوَفَ)، وفي: طال (طَوَلَ)، وفي: باع (بَيَعَ)، وفي: هاب (هَيَبَ)، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تُؤمَن فيه الحركة))[lxiv].

بعد هذا يتَّضح أنَّ الألف لا يمكن عدَّها صوتًا ساكنًا؛ بل هي حركة طويلة؛ إذ شاركت بنحوٍ أو بآخر بثقل النطق لبعض المقاطع الصوتيَّة، مردَّه توالي حركات.

٢- وقوع الواو أو الياء أصلين واقعين طرفًا بعد ألف زائدة، نحو: (كِساء)[lxv]

ردَّ المتقدِّمون قلب الواو همزة في (كِساء) وما يماثلُها؛ لوقوعها طرفًا بعد ألفٍ زائدة[lxvi]، على أنَّ بعضهم جعل الهمزة مبدَّلة من الألف، المبدَّلة من الواو؛ فقد وقعت طرفًا، فانقلبت إلى ألف؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ إذ لم يكن بينها وبين الفتحة إلّا حاجز غير حصين، وهو (الألف)[lxvii]. وفي تعليلهم هذا يريدون أن تطَّرد قاعدة ما قُلِبَ إلى همزة، فتكون الهمزة غير الأصليَّة في الممدود على طريقة واحدة، وهي أنَّها في الأصل ألف.

إنَّ الدافع لقول المتقدِّمين، إنَّ صوت الألف حاجز غير حصين، هو عدُّهم الألف من الأصوات الصامتة، وليست حركة طويلة، ولهذا حكموا عليها بالسكون، والحرف الساكن عندهم غير حصين[lxviii]، على أنَّهم لم يقفوا عند هذا المفهوم للألف، بل نراهم في موضع آخر يعدّون الألف حاجزًا حصينًا، قال الرضيُّ في كلمة (أئمَّة): ((وفي هذين الوجهين - أعني تحقيقهما وتسهيل الثانية- زاد بعضُهم ألفاً بين الأولى والثانية، إذا كانت الأولى مبتدأ بها، لكراهة اجتماع الهمزتين أو شبه الهمزتين في أوَّل الكلمة، واجتماع المثلين في أوَّل الكلمة مكروه، [...]، وإذا اجتمع في كلمة همزتان وبينهما ألف لا تقلب واحدة منهما اعتداداً بالفاصل، ألا ترى إلى مذهب من أراد الجمع بينهما بلا تخفيف كيف يزيد بعضهم ألف الفصل، فيقول: (أائِمَّة)، حتى لا يكون اجتماع همزتين، فكيف لا يعتد بالألف الموجودة فاصلا؟))[lxix]. فضلًا عن هذا أنَّ العرب ألحقت الألف لتكون فاصلًا بين متماثلين، كما في قولهم: (اخشينانّ)، قال أبو علي الفارسي: ((ومن ذلك أنّ ناسا[...] فصلوا بينهما بالألف[...] كما فصلوا بين النونات، في نحو (اخشينانّ)، فكما ألزموا الفصل بين النونات بالألف، كذلك يلزم في (أأنت)؛ لئلا تجتمع الهمزتان. بل ذلك في الهمزتين ينبغي أن يكون ألزم [...]؛ لرفضهم لهما؛ وجمعهم في التضعيف بين أكثر من حرفين، نحو (ردَّدَ، وشَدَّدَ))[lxx]. يدل هذا على أنَّ قول المتقدمين إنَّ الألف حاجز غير حصين ليس دقيقا.

فقولهم في أهميَّة الحركة، بما تقوم به من إخراج لأصوات الأصل (الصوامت)، من حيِّز التجريد، إلى حيِّز التحقيق الصوتيِّ، ومنحها القدرة على الإسماع، كلام صحيح[lxxi]، غير أنَّ الألف ليست من الصوامت لتحتاج إلى حركة لوضوحها، إنَّما هي من الصوائت، أي:(حركة طويلة)، والصوائت تنماز بقوة الإسماع، لهذا لا يصح القول إنَّ الألف حاجز غير حصين لسكونها. ويبدو أنَّ الذي دفعهم للقول بتأثير الفتحة السابقة للألف، هو التزامهم بالقاعدة الصوتيَّة القائلة بقلب الواو ألفا، إذا تحركت، وانفتح ما قبلها.

ونظرة إلى التَّشكيل الصوتيِّ يمكن القول إنَّ رأي بعض المتقدِّمين في قلب الواو ألفًا فيه نظر، طبقًا لما قعدوه، فضلًا عن رأيهم بقلب الواو همزة، والصحيح أن يقال إنَّ العلَّتين تحذفان في مثل هذا الموضع، وهو وقوعها طرفا بعد ألف زائدة، واحتيج إلى قفل المقطع الطويل، فتشكلت الهمزة؛ فهي قطع للنَّفس.

أمَّا سبب الحذف للعلَّتين فيرجع إلى ثقلهما، وقد أشار إليه د.(هنري فليش)، إذ قال: ((في هذه الصيغ جميعها تصادف بالضرورة اقترانًا شاذًا مع مصوِّتات الإعراب، وذلك عندما تكون هذه الصيغ معتلة بالواو أو بالياء، فنجد الواو المضمومة في حالة الرفع، ونجدها مكسورة في حالة الجرِّ، كما نجد الياء مكسورة في حالة الجرِّ. هنا تتمُّ المخالفة بإبدال الواو أو الياء همزة، ثمَّ يشيع هذا الإبدال بوساطة القياس الموحد في صيغ أخرى، ففي جمع التكسير مثلًا بزنة (أَفْعَال) من الأصل: (ع د و) يُقَال: (أَعْدَاءٌ) بدلًا من (أَعْدَاوٌ) في حالة الرفع، و(أَعْدَاءٍ) بدلًا من (أَعْدَاوٍ) في حالة الجر))[lxxii]. إنَّ أهم ما يشير قول د.(فليش) هو التتابع الصوتيُّ، الذي أوجد ثقل الواو. ويمكن أن نظهر هذا التَّغيُّر من الكتابة الصوتيَّة:

/ ك ـِ I س ـً I و ـُ /
/ ك ـِ I س ـً I و ـَ /
/ ك ـِ I س ـً I و ـِ /

فالتتابع في الحركات (ـً I و ـُ) ثقيل في النطق[lxxiii]، ووقوع الواو بين هذه الحركات يجعلها ضعيفا أيضًا، ويميل بها في العادة إلى السقوط. وأنَّ ما زاد من ضعف الواو، أنَّها جاءت بعد أوسع المصوِّتات، وهو صوت الألف، فجعل النطق بهما ثقيلًا، فمال العربيُّ إلى إسقاطها وإقفال المقطع بالهمز[lxxiv].أي:

/ ك ـِ I س ـً I و^{x} ـُ / / ك ـِ I س ـً I ء ـُ /

وأغلب الظن أنَّ هذا هو السبب الذي دفع بالمبرِّد إلى القول: إنَّ كلام بعض العرب (كِساوان) ليس بجيد[lxxv].

ولهذا يرى د.(فليش)- بحسب ما ينقل لنا د. شاهين- أنَّ الواو والياء في مثل هذه المواضع ((يجب أن يُطلَق عليها صوامت ضعيفة؛ نظرًا لسكونهما، وليس أنصاف صوامت كما يُطلَق عليهما غالبًا؛ لأنَّ هذه التسمية لا تصدق على صامت يكون أصلًا من أصول الكلمة))[lxxvi]. ويبدو أنَّ (هنري فليش) نظر إلى المسألة في حالتي الوقف، والدّرج، فقد وصف الواو بالسكون.

ويمكن أن نذكر سببًا آخر في ضعف الواو في مثل هذه المواضع، ونقصد تطرفها؛ ((وذلك أنَّ الوقف على حرف اللين ينقصه، ويستهلك بعض مدِّه، ولذلك احتاجوا لَهُنَّ إلى الهاء في الوقف؛ ليبيَّن بها حرف المد))[lxxvii].

فإن قِيلَ إنَّ الواو والياء متحركتان في هذا الموضع بحركة الإعراب، وقد ذكرتم أنَّ الحركة تُزيد من الوضوح للحرف؟ قيل: هذا صحيح، لكنَّ الواو إذا تحرَّكت في مثل هذه المواضع، تأتي ثقيلة[lxxviii]، لهذا أُسقِطت، وجيء بالهمزة.

والحقُّ أنَّ الرأي القائل بثقل الواو؛ لتتابع الحركات، لم يكن نائيا عن أبحاث المتقدِّمين في العربية؛ فابن السراج يذكر أنَّ جَمَزَى لا يجوز ((فيه: (جَمزويٌّ) ولكن: (جَمزيٌّ)؛ لأنَّها ثقلت لتتابع الحركاتِ))[lxxix].

وذكر د. عبد الصبور شاهين رأيا آخر في تفسير سقوط الواو في مثل هذه المواضع، مفاده: أنَّ العربيَّة تكره الوقوف على مقطع مفتوح، وأنَّ المقطع الأخير منها ينتهي بحركة، هي أحد عنصري الحركة المزدوجة التي نشأت منها الواو، وهي صورة لا تتَّفق مع طبيعة النطق العربيِّ في حالة الوقف، فمال العربيُّ إلى التَّخلُّص منهما، وإقفال المقطع بالهمزة، على أنَّ المحذوف برأيه هو الضمَّة التي هي الطرف الآخر المشكِّل للمزدوج، وليست الواو أو الياء[lxxx].

إنَّ رأي د.شاهين نابع ممّا تبناه، من أنّ شبه الحركة (الواو) في (كساو) ومثلها، قد تشكَّلت من نقل اللسان من موضع الفتحة إلى موضع الضمَّة، فإذا ما بيَّن التحليل الصوتيُّ حفاظه للطرف الأول، وهو (الفتحة الطويلة)، فلا بدَّ من أن يكون طرف التَّشكيل الآخر، وهو الضمّة، قد سقط[lxxxi].

هذا التفسير لم يلق قبولا عند بعض المحدثين، فذكر د. حسام النعيمي أنَّ هذا الرأي مبنيٌّ على حالة الوقف، وهي حالة توجب مدَّ صوت الألف؛ لالتقاء الساكنين، ولهذا فمن المبالغة القول إنَّ الألف الممدودة قد كوَّنت مع الواو الساكنة شبه صائت، أو نصف حركة، بل الذي يراه أنَّ الألف في هذا صائت تام مستوفٍ، وكذلك الواو، لهذا فالقول بوجود المزدوج فيه نظر برأيه؛ لأنَّ الانتقال من الفتحة الطويلة إلى الواو لم يكن بالسُّرعة الكافية لظهوره[lxxxii].

وفسَّر د.النعيمي التغيُّر في (كساو) بأحد أمرين[lxxxiii]:

أحدهما: أن يقال إنَّ العلاقة بين الهمزة والواو حاضرة في ذهن العربيِّ الذي إذا سهَّل الهمزة المضمومة جعلها واوًا، نحو: (مُؤمِن، ومومِن)، وإذا سهَّل الهمزة المكسورة جعلها ياءً، نحو: (بِئر، وبير)، فحين أراد التخلُّص من الواو والياء هنا جعلهما همزة لذلك. وهذا الرأيُ هو أرجح الرأيين عند د.النعيمي لقلَّة الكلفة فيه.

الآخر: أنَّ يُقال إنَّ هذه الكلمات كانت مهموزة، فكان الأصل لها (سَمَأ يَسمُؤُ)، ولكثرة الاستعمال سُهِّلَت الهمزة واختفت، فحلَّ محلَّها إشباع الحركة التي قبلها. واستدلَّ لهذا القول بأنَّ قلب الهمزة حرفًا يجانس الحركة التي قبلها كثير في لغة العرب، نحو قولهم (بِئر، وبير). وهذا يعني أنَّ وجود الهمزة في (كِساء) عند الأستاذ النعيمي هو رجوعٌ إلى الأصل.

أمَّا د. عادل نذير فذهب إلى أنَّ د. شاهين قد طوَّع المظهر الصوتيَّ لرأيه تطويعًا؛ حتى ينفي عن الهمزة القيمة الوظيفيَّة؛ ويُبقي لها الحاجة الأدائيَّة فقط، فلمَّا رأى سياق (او) ينتهي به في التحليل الصوتيِّ إلى المزدوج (ـَ و) ما لا يجعله مقطعًا مفتوحًا، احترز عن القفل المتوفر[lxxxiv].

وذكر د. نذير أنَّ اعتراف الرجل بوجود الواو المتطرفة، يسدُّ باب الاجتهاد في هذه المسألة، الذي حُكِمَ فيها أنَّ العربيَّة، لا تستسيغ الوقوف على مقطع مفتوح[lxxxv].

ولذا يرى الأستاذ الفاضل أنَّ احتراز الشيخ أوقعه في المحذور؛ لأنَّ إحالته الواو إلى الصوامت القصار استدعاء لما يوجِب الإقفال بالهمز يجعل من (كِساو) مشتملًا على مقطع بقمَّتين، وهذا خلاف طبيعة المقطع التي تشترط قمَّة صوتيَّة واحدة، و أنَّ شعور د. شاهين بهذا دفعه إلى القول بضياع قمَّة الضمِّ، وإحلال الهمزة محلَّها[lxxxvi].

أمَّا د. جواد كاظم عناد فقد عدَّ صورة المزدوج الهابط في هذه المواضع غير متحقِّقة في العربيَّة، وأنَّ ما حصل بحسب رأيه هو إسقاط الواو وهَمز موضعها[lxxxvii]. وهذا يعني أنَّ قول د. شاهين محط نظر عند د. عناد.

إنَّ رأي الأستاذين الفاضلين نابع من اتجاه صوتيّ لا يقول بالحركة المركَّبة، أو المزدوجة في اللغة العربيَّة[lxxxviii]، لهذا رغبت د. ابتسام جميل بتسميتها:(التَّتابعات الصَّوتيَّة الهابطة)؛ لتنأى ((بالعربيَّة عن احتماليَّة وجود هذا النوع من الحركات في نسيج أبنيتها))[lxxxix].

وأحسب أنَّ الرأي ليس ما أراد قوله د. عبد الصبور شاهين؛ فهو لا يقصد من الواو في (كِساو) الطرف الآخر من الانزلاق، إنَّما هي صورة انزلاق ناشئة بين الصوتين، الفتحة الطويلة، والضمَّة، يقول د. شاهين: ((أي أنَّ الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمَّى بالياء أو الواو، وإذا لم يحدث هذا الانزلاق نتيجة الفصل بين الحركتين - بسكتة مثلًا- لم تُنتَج الواو أو الياء))[xc]. بل إنَّ د. شاهين ينظر إلى الواو في (كساو) أنّها من الصوامت، إذ يقول: ((والواقع أنَّ كونهما من الصوامت ليس مجرَّد اعتبار لا يسنده التحليل الصوتيُّ، فقد أثبتت البحوث الصوتيَّة أنَّ الانزلاق بين الحركتين يصاحبه نوع من الاحتكاك لا يكاد يقع تحت ملاحظة الأذن، وهو ما لم ينفِ عنها صفة الانطلاق))[xci]. وقال في موضع آخر: ((فآثَرَ النَّاطق إقفال هذا المقطع المفتوح بإحلال صوت الهمزة محل صوت اللين))[xcii]. فيتبين من هذا أنَّ د. شاهين لا يعدُّ الواو في (كساو) ضمّة، بل هي انزلاق حاصل بين الفتحة والضمّة، ولولا هذا الإنزلاق لظهرت الضمَّة، كما ظهر الطَّرف الأوَّل وهو(الفتحة الطويلة)، فالانزلاق الحركي بنظره الذي تتشكَّل منه الواو والياء له وجودٌ سياقيٌّ، لهذا يتحقَّق المقطع الصوتيُّ معه، غير أنَّه يختفي عند التحليل[xciii].

وأغلب الظنِّ أنَّ الذي دفع د. شاهين للقول إنَّ ((الذي حُذِف من أجل الهمز ليس الواو ولا الياء، إنَّما هي الضمَّة أو الكسرة))[xciv] هو وجود الفتحة الطويلة، وهي الطرف الأوَّل المشكِّل للواو، ولأنَّ الواو قد تشكَّلت من انزلاق حاصل بين حركتين، فلا بُدَّ إذن أن تكون الحركة الثانية المشاركة قد سقطت، وهذا ما جعل د. شاهين يذهب إلى أنَّ الهمزة ((هنا ليست سوى قفلٍ مقطعيٍّ، ولم يُقصَد بها أن تكون بدلًا من واو أو ياء))[xcv]. على أنَّنا نجد هذا التعليل نفسه عند الأستاذ المفضال في ظاهرة تغيُّر الواو إلى همزة في بداية الكلمة، وقد ردَّ هذا إلى أنَّ العربيَّة لا تبدأ بحركة، ولذلك حُذِفت الواو؛ إذ إنَّها نصف حركة، وأُبقِيَت الحركة التي بعدها لتكوّن مع الهمزة بداية جديدة[xcvi].

إنَّ هذا القول له ما يؤيده؛ فهمزة (بين بين) مثلًا قال المتقدِّمون والمحدثون فيها، إنَّها ليست همزة خالصة، فلم يجعلها المتقدِّمون بتمكُّن الهمزة المحقَّقة[xcvii]، وأثبتت التجارب العلميَّة المخبريَّة أنَّها حركة[xcviii]، وهذا يعني أنَّ عدَّ همزة (بين بين) حركة، هو أفضل من عدَّ صوتا صائتا، يقول د.ابراهيم أنيس وهو يتحدَّث عنها: ((وإذا صحَّ النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القرّاء تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها، فالذي نسمعه حينئذٍ لا يمتُّ إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير، يسمَّى عادة حركة الهمزة، من فتحة، أو ضمّة، أو كسرة))[xcix]. فعلى الرُّغم من هذا الوصف لهمزة بين بين، لكنَّها مع ذلك تقع في الكلام موقع المحقَّقة، وهي بزنتها[c].

ومن هذا ما ذكره الرضيُّ في حديثه عن موقعيَّة الحركة من الحرف، إذ قال: ((وإذا تأمَّلت أحسست بكونها بعده، ألا ترى أنَّك لا تجد فرقاً في المسموع بين قولك (الْغَزْوْ)- بإسكان الزاي والواو- وبين قولك (الْغَزُ)- بحذف الواو وضمِّ الزاي - وكذا قولك (الرَّمْيْ)- بإسكان الميم والياء – وَ(الرَّمِ) - بحذف الياء وكسر الميم - وذلك لأنَّك إذا أسكنت حرف العلَّة بلا مدٍّ، ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف، فيكون عين الحركة، إذ هي أيضًا بعض الحرف))[ci]. وهذا يعني أنَّ صوتي(الواو والياء) إذا ما وُقِفَ عليهما وكان ما قبلهما صوتا ساكنا فلا يُعدَّان غير صوتين صائتين قصيرين في السمع؛ إذ أظهر قول الرضيُّ أنَّ أشباه الصوائت (الواو والياء) تكتسب صفة الفونيميَّة من وضعين، أولهما: هو المدُّ، أي: إطالة النطق بصوتي الواو والياء، وهو رأي يتوافق والدراسات الصوتيَّة الحديثة؛ إذ أصل صوت المدِّ صوت قصير، زيدَ إليه فونيم الطُّول[cii]. والموضع الآخر هو صفة (الاعتماد)، التي يُقصَد منها التضييق في نطق الصوتين، (الضمَّة والكسرة)، ويكون ذلك بارتفاع اللسان إلى أعلى حدّ له، باتجاه سقف الفم، لينتج احتكاكًا طفيفًا، يظهر منه نصفا صوتي المد (الواو والياء)، ليتخذا وظيفة الصوت الصامت، وبدون هذا لا يكون وجود لصوتي (الواو والياء) اللينتين، وهذ القول يوافق ما ذهب إليه د.عبد الصبور شاهين، في توفر صفة الانزلاق، بين صائتين؛ لينتجا صوتي اللين (الواو، والياء).

بعد هذا يمكن القول إنَّ الواو والياء اللِّينتين في نظر د.شاهين ينمازان عن الحركات الطويلة والقصيرة ، وعن الأصوات الصامتة، بخاصِّيَّة الانزلاق. وخلاصة القول أنَّ وجود المثلث الصوتيِّ في مثل (كِساوُ) هو السبِّب في ثقل النطق، وكان هو الدافع إلى إسقاط الواو واجتلاب الهمزة.

وخلاصة القول إنَّ الصوت غير الحصين يسمح بالتأثير بين الحركتين، اللتين وقع بينهما، وهذا يدلّ على أنَّ للحركات سلطة أقوى في الكلام، من سلطة الصوت الصامت، وأنَّ أكثر التغيرات في الصيغ الصرفية تعود إليها.

نتائج البحث:

١- أطلق المتقدمون على الصوت الساكن بـ(غير الحصين)، ويبدو أنَّ هذه التسمية جاءت من أهمية الحركات في وضوح الصوت، وسهولة نطقه، وهذا يعني أنَّ الحصانة تعود إلى وجود الحركة، وليس للصوت نفسه.

٢- إنَّ إيمان المتقدمين بضعف الحاجز الساكن بين صوتين متحركين، حقيقة صوتية، توافقها الدراسات الصوتيَّة الحديثة، وأنَّ مردَّ ضعفه ناشئ من تغلّب الصوائت في النطق عليه.

٣- إنَّ المتقدمين لم يلتزموا بمسألة الصوت غير الحصين، وأنَّ الحركة عندهم قد تُكسِب الصوت حصانة مرَّة، وقد تُفقِده مرَّة أخرى.

٤- إنَّ الأصوات الصامتة فواصل خفيفة بين الحركات، أو أصوات ضعيفة، وقد سمحت للحركات بالتأثر فيما بينها.

٥- يكمن أثر الحركات في التغيرات الصرفية في سرعة الانتقال بها من حرف لآخر؛ فلا يعترض نطقها أيُّ عضو من أعضاء النطق، ولا تُنطق بمخرج صوتيّ، يُثني النفس عن امتداده، فيكون الصوت ممتدً حرًّا، لا يُعوقه عائق حتى ينفذ. أمَّا الصوامت فهي أقل سرعة في الأداء من الصوائت.

٦- إنّ السواكن تشارك العلل المجاورة لها نوعها، فاللام قبل الكسرة لا تظهر الصورة الطيفية نفسها للام تكون قبل ضمة، أو فتحة، وهذا يدلَّ على أثر الحركات في السواكن.

٧- اتَّضح أثر الحركات في السواكن في أنَّ الساكن قد يتقدَّم مخرجه، وقد يتأخر، تبعا لنوع العلَّة المجاورة له، فالكاف تغور بعد الكسرة والياء.

٨- اتَّضح مخالفة الدرس الصوتي الحديث للقديم في تفسير كثير من المسائل الصرفية التي يتعلق تفسيرها بالحاجز غير الحصين.

الهوامش:

[i] – ينظر: العين، مادة (ح، ص، ن):١١٨/٣

ii – شمس العلوم: مادة (ح، ص، ن):١٤٦٩/٣

iii – ينظر: جمهرة اللغة، مادة (ح، ص، ن):٥٤٣/١

iv – ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣٧/٢

v – ينظر: أساس البلاغة:١٩٤/١

vi – الكتاب: ٢٤١/٤-٢٢٤

vii – ينظر: دراسة الصوت اللغوي:١١٤

viii – ينظر:دراسة الصوت اللغوي:٢١٩

ix – ينظر:دراسة الصوت اللغوي:٢٨٧

x – ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي:٣٦

xi – ينظر:دراسة الصوت اللغوي:٤٣

xii – ينظر:شرح الشافية للرضي:٧٢

xiii – ينظر:دراسة الصوت اللغوي:١٣٦

xiv – دراسة الصوت اللغوي.٢٩٠-٢٩١

xv – ينظر:دراسة الصوت اللغوي:١٣٥

xvi – سر صناعة الإعراب:٢٠/١

xvii – ينظر:التشكيل الصوتي في اللغة العربية:٣٥، ودراسة الصوت اللغوي:٣٨٢-٣٨٣

xviii – اللسانيات (ستيتية):٥٢

xix – الكتاب:٣٣٥/٤

xx – ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:١٧٢، والأصوات اللغوية، ابراهيم أنيس:٢٩

xxi – ينظر: دراسات في علم أصوات العربية:٤١

xxii – ينظر: المنصف:٢٤٩/١-٢٥١

xxiii – ينظر: اللمع في العربيَّة:٢٢٥، والإنصاف في مسائل الخلاف:٦٠٦/٢، مسألة: (القول في حركة همزة الوصل).

xxiv – دراسات في علم اللغة، كمال بشر:١١٩

xxv – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٧٤

xxvi – ينظر: الكتاب:١١٤/٤-١١٥، وشرح الشافية للرضي:٣٥/١

xxvii – ينظر: شرح الشافية للرضي:٣٢/١-٣٣

xxviii – ينظر: الكتاب:٢٤٤/٤، والمنصف في شرح التصريف:٢٠/١، وشرح الشافية للرضي٣٠/١

xxix – ينظر: شرح الشافية للرضي:٣٢/١-٣٣

xxx – ينظر: الكتاب: ٢٠٢/٤

xxxi – المقتضب: ٢٣/٣

xxxii – ينظر: التصريف العربي:٥٤-الهامش (٩)

xxxiii – ينظر التصريف العربي:٦١-٦٢

xxxiv – ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:١٠١

xxxv – ينظر: شرح الرضي على الكافية:٨٤/١-٨٥

xxxvi – ينظر: المغني في النحو:٦١/٢

xxxvii – المنهج الصوتي للبنية العربيَّة:١٠١، وينظر: التقاء الساكنين والتخلص منه (رسالة دكتوراه):٢٩٤

xxxviii – ينظر: الكتاب: ١٠٧/٤-١٠٨، والأصول في النحو: ١٠٤/٣-١٠٥، وشرح الشافية للرضي:٣٢/١،

xxxix – ينظر: الكتاب: ١٠١/٤

xl – لهجة تميم:١٢٢

xli – ينظر:المزدوج في العربيَّة:١٠

xlii – ينظر:القراءات القرآنيَّة (د.شاهين):٤٦، والكراهة اللغويَّة عند الرضي:٨٢

xliii – ينظر: الأصول في النحو:١٠٨/٣، وشرح الشافية لركن الدين الأستراباذي:٧٣٤/٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف:١٩٣

xliv – الكتاب:١١٥/٤

xlv – ينظر: سر صناعة الإعراب:٣٣/١-٣٤-٤٢، ونتائج الفكر في النحو:٨٧،وشرح الشافية للرضي:٢٦٠/٣

xlvi شرح الشافية للرضي:٥٨/٣

xlvii – الكتاب:٣٥٧/٤

xlviii – الخصائص:١٩٥/١

xlix – شرح التصريف للثمانيني:٤٩٢

l – ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٨٩

li – المنهج الصوتي للبنية العربية:١٧٧

(lii) ينظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة، لإبراهيم الشمسان:٤١

(liii) ينظر:الكتاب:٤/٢٣١

liv – أشار الدكتور كاطع جار الله لهذا الرأي في إحدى محاضراته لمرحلة الدكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ٢٠١٦-٢٠١٧

(lv) ينظر: في الأصوات اللغوية، غالب المطلبي:٢٧١

(lvi) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٥٥

(lvii) ينظر: العربية الفصحى:٤٧

(lviii) ينظر: التصريف العربي:٦٦

(lix) ينظر: لسان العرب:١/١٧

(lx) ينظر: العربية الفصحى:٤١، و٤٦

(lxi) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية:١٧٧

(lxii) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٨٨

(lxiii) ينظر: العربية الفصحى:٤٢

(lxiv) سر صناعة الإعراب:١/٣٧

(lxv) ينظر: المفتاح في الصرف:١١

(lxvi) ينظر المقتضب:١/٦٢

(lxvii) ينظر: الممتع الكبير في التصريف:٢١٧، وشرح الشافية لركن الدين:١/٥٧٣، وتوضيح المقاصد :١/١٥٦٧

(lxviii) ينظر:الإنصاف:١/١٤،مسألة (الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم)،واللباب في علل البناء الإعراب:٢/٢٨

(lxix) شرح الشافية للرضي:٣/٥٨

(lxx) الحجة للفارسي:١/٢٧٩-٢٨٠

(lxxi) ينظر: في الأصوات اللغوية، غالب المطلبي:٢٤٧

(lxxii) العربية الفصحى:٤٨

(lxxiii) ينظر:التصريف العربي:٥٤ الهامش (٩)

(lxxiv) التعليل الصوتي عند العرب:٢٨٤

(lxxv) ينظر:المقتضب:٣/٣٩

(lxxvi) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٤٤

(lxxvii) الخصائص:١/٢٣٦

(lxxviii) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٢/٢٩٤

(lxxix) الأصول في النحو:٣/٧٥

(lxxx) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٨١

(lxxxi) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٨٢

(lxxxii) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية:٣٦٠

(lxxxiii) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية:٣٦١

(lxxxiv) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب:٢٨٥-٢٨٦

(lxxxv) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب:٢٨٦

(lxxxvi) التعليل الصوتي عند العرب:٢٨٧

(lxxxvii) ينظر: المزدوج في العربية:٣٨

(lxxxviii) ينظر: علم الأصوات، كمال بشر:٣٧٢، والأصوات اللغوية، سمير استيتية:٢٣٠

(lxxxix) التتابعات الصوتية الهابطة:٧٤

(xc) المنهج الصوتي للبنية العربية:٣٠

(xci) المنهج الصوتي للبنية العربية:٣١

(xcii) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٨١

(xciii) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:١٠٦

(xciv) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٨١

(xcv) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٨١

(xcvi) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ١٢٩

(xcvii) ينظر: سر صناعة الإعراب:٦١/١

(xcviii) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:١٠٥

(xcix) الأصوات اللغوية:٨٨

(c) ينظر: سر صناعة الإعراب:٦١/١

(ci) شرح الشافية للرضي:١١٩/١

(cii) ينظر: دراسة الصوت اللغوي:٣٦٢، وفي الأصوات اللغوية:٢٢٥.

المصادر:

- أساس البلاغة: المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م
- الأصوات اللغوية: د.إبراهين أنيس، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ): المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د.الطيِّب البكّوش، تقديم صالح القرمادي، تونس،١٩٧٣م.
- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث– قراءة في كتاب سيبويه:د.عادل نذير بيري الحسناوي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية–ديوان الوقف السني،٢٠٠٩م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر: دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- دراسات في علم أصوات العربية، د.داود عبده، الطبعة الأولى، دار جرير، عمَّان،٢٠٠١م.
- دراسات في علم اللغة: د.كمال محمد بشر، دار المعارف– القاهرة، الطبعة التاسعة، ١٩٨٦م.
- دراسة الصوت اللغوي: د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب– القاهرة،٢٠٠٤م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ): دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ)، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة:محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة): مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ) المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د.أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الاولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- العربية الفصحى نحو بناء جديد: د.هنري فليش، تعريب وتحقيق: د.عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دار المشرق– بيروت،١٩٨٣م.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي: دار ومكتبة الهلال.
- في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المدّ العربية: د.فاضل غالب المطَّلبي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٤م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: د.عبد الصبور شاهين، دار القلم– القاهرة.

- الكتاب: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ ، المحقق: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
- اللسانيات: سمير شريف استيتية، ط١، ٢٠٠٥،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، عالم الكتب، الطبعة: الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- لهجة تميم دراسة تأريخية وصفية: د.ضاحي عبد الباقي، مؤسسة روز اليوسف ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- المزدوج في العربية: د.جواد كاظم عناد، الطبعة الأولى، دار تمّوز–دمشق،٢٠١١م.
- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- المفتاح في الصرف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد عمان: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م).
- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ): دار إحياء التراث القديم،الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي:د.عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٠م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

الرسائل والأطاريح:

- التقاء الساكنين والتخلُّص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث: صباح عطيوي عبود، كلّية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨م.

البحوث:

- الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلَّة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني: أبو أوس إبراهيم الشَّمسان، كلِّيّة الآداب، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٢م، وهي من حوليات الآداب والعلوم، الحولية: ٢٢، الرسالة:١٨٦

- الكراهة اللغوية عند الرضي الإستراباذيّ في شرحه على الشافية والكافية: حيدر نجم عبد زيارة، كليّة الآداب، جامعة القادسيَّة،٢٠١٦م.